

Distr.
GENERAL

TD/B(S-XXIII)/5
18 July 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون، الجزء الثاني
جنيف، ١٢-١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	الأول - الحصيلة المتفق عليها
٨	الثاني - تعزيز الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد
١٩	الثالث - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من المسائل
	المرفق
٢١	الحضور

مقدمة

قررت الدول الأعضاء، في الأونكتاد الحادي عشر المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أن يقوم مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦ بإجراء استعراض لمنتصف المدة. وقرر مجلس التجارة والتنمية، في دورته التنفيذية الثامنة والثلاثين المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، أن تكون لاستعراض منتصف المدة ثلاثة أهداف هي: (أ) تقييم سير تنفيذ النتائج التي تمخض عنها الأونكتاد الحادي عشر؛ و(ب) تعزيز الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في كل ركن من أركان عمله الثلاثة؛ و(ج) إجراء حوار في مجال السياسة العامة على أعلى مستوى ممكن. وقرر المجلس كذلك أن يتألف استعراض منتصف المدة من ثلاثة أجزاء وأن يبدأ الجزء الأول في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ وأن يكون بمثابة عملية استعراض وتقييم فيما يتعلق بتنفيذ توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو. وقرر أن يبدأ الجزء الثاني من الاستعراض، بشأن أركان العمل الثلاثة، في حزيران/يونيه، وأن يُستهل في أيلول/سبتمبر الجزء الثالث المتعلق بالحوار في مجال السياسة العامة. وقد صدر التقرير المتعلق بالجزء الأول من عملية استعراض منتصف المدة في الوثيقة TD/B(S-XXIII)/4. ويعكس هذا التقرير المداولات التي أجراها المجلس بشأن الجزء الثاني من عملية استعراض منتصف المدة.

الفصل الأول

الحصيلة المتفق عليها^(١)

تعزيز الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يدكر بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو جهاز تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة، هو صلة الوصل في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، وهدفه هو مساعدة البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً بوجه خاص، على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي؛

٢ - يؤكد مجدداً توافق آراء ساو باولو؛

٣ - يؤكد مجدداً كذلك أن عمل ركائز الأونكتاد الثلاثة ينبغي أن يسهم مباشرة في تنفيذ توافق آراء ساو باولو والمتابعة المتكاملة لحصائل مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية، وكذلك في إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - يشدد على أنه ينبغي للأونكتاد أن يظل يعمل مناصراً للتنمية، وأن يظل عمله مركزاً بقوة على التنمية؛

٥ - ولذا يشير إلى الفقرة ٣ من توافق آراء ساو باولو، يشدد كذلك على أن ركائز الأونكتاد الثلاثة، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق في الآراء، والتعاون التقني، تشكل وحدة متكاملة عضوياً، وهي مترابطة بحكم طبيعتها؛ ويجب تعزيزها وأن تعمل على ضمان نهوض المنظمة بالولاية المسندة إليها؛

٦ - يؤكد أنه يتوجب على الأونكتاد، بوصفه هيئة حكومية دولية، أن يلبي احتياجات أعضائه وأن يستجيب لهواجسهم وأولوياتهم، وأنه يجب أن تراعى، في التدابير الرامية إلى تعزيز الأونكتاد، ضرورة بقاء المنظمة مستجيبةً للدول الأعضاء ومساءلةً تجاهها، مع الحفاظ في الوقت ذاته على استقلالها الفكري وحرصها على توحي الدقة في البحث والتحليل؛

تعزيز ما يضطلع به الأونكتاد من بحث وتحليل

٧ - يشدد على أن الأونكتاد مؤسسة قائمة على المعرفة، وأن البحث والتحليل هما عماد ما تضطلع به من عمل في مجالي التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة؛

(١) بالصيغة التي اعتمدت، شريطة الاستشارة، من قبل مجلس التجارة والتنمية، في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٨- يؤكد أنه ينبغي للأونكتاد، فيما يضطلع به من بحث وتحليل، أن يساعد على تعزيز توافق الآراء بشأن المسائل الهامة المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك في نطاق الولاية المسندة إليه، في سبيل وضع حصائل مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية موضع التنفيذ؛

٩- يتفق على أن ما يضطلع به الأونكتاد من بحث وتحليل ينبغي أن يكون إنمائي التوجه ومستقلاً ومستنداً إلى بيانات راسخة، وأن يتناول قضايا التجارة والتنمية وما يتصل بهما بنهج إبداعي ويستبق منحى التغيير، مُشكِّكاً في الحكمة التقليدية عند الضرورة، وباحثاً في جميع المسائل المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي من حيث علاقة هذه المسائل بالتجارة والتنمية، بما في ذلك العمل في مجالات الديون والتمويل والملكية الفكرية والتكنولوجيا والعولة والتنمية المستدامة، بما يتفق مع توافق آراء ساو باولو؛

١٠- يتفق كذلك على أنه ينبغي للأونكتاد تعزيز ما يضطلع به من عمل في مجالي البحث والتحليل لصالح جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك على النحو الوارد في الفقرتين ٣٢ و ٣٣ من توافق آراء ساو باولو؛

١١- يوصي الأونكتاد بتعزيز ما يضطلع به من بحث وتحليل في سياق التجارة والتنمية وفي نطاق الولاية المسندة إليه، وذلك بطرق منها:

(أ) الإقرار بضرورة التنويع في السياسات الوطنية، مع زيادة التركيز على اتباع نهج عملي لإيجاد الحلول وتناول خيارات السياسة العامة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في سبيل مواجهة التحديات الإنمائية، القائمة منها والناشئة؛

(ب) دراسة المسائل النُظمية المتصلة بالاقتصاد الدولي والتي تتصف بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية؛

(ج) تعزيز قواعد بياناته الإحصائية والبحثية والتحليلية ونُظُم برامجه الحاسوبية؛

(د) ضمان تبادل الخبرات والتعاون فيما بين الشُعَب في مجالي البحث والتحليل؛

(هـ) زيادة تعزيز الشراكات الإبداعية مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى، وزيادة أوجه التكامل والتآزر والتماسك الإنمائية التوجه بما يتمشى والولاية المسندة إلى كل منظمة؛

(و) تعزيز الروابط مع دوائر البحوث الإنمائية الأوسع نطاقاً، بطرق من بينها توثيق الاتصالات مع شبكات البحوث؛

(ز) التشديد على ما للبحث والتحليل من أهمية من أجل بناء توافق في الآراء والمساعدة التقنية وفقاً لاحتياجات البلدان النامية وأولوياتها؛

(ح) وضع استراتيجية فعالة فيما يتعلق بالنشر والتواصل، تستهدف جمهوراً أوسع، بمن في ذلك واضعو السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، وبخاصة في البلدان النامية.

تعزيز ما يقوم به الأونكتاد من بناء توافق في الآراء

١٢ - يشدد على الأهمية الأساسية لركن الأونكتاد المتمثل في بناء توافق في الآراء، ولا سيما منظوره المكرس للتنمية، ويؤكد ما لهذا الركن من دور في تعزيز التفاهم وتحقيق التقارب في مجالات التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، وهي مجالات مترابطة؛

١٣ - يوصي الأونكتاد بتعزيز ركن عمله المتمثل في بناء توافق في الآراء، وذلك بطرق منها:

- (أ) تعزيز التماسك بين مختلف مستويات العملية الحكومية الدولية؛
- (ب) توجيهاً للنهوض بعملية بناء توافق في الآراء، ضمان أن تسفر الاجتماعات الحكومية الدولية عن حصائل إنمائية التوجه، بما في ذلك خيارات السياسة العامة، على النحو المتفق عليه اتفاقاً متبادلاً؛
- (ج) إسهام المجلس إسهاماً أقوى لدى نظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المتعلق بالتجارة والتنمية الدوليين؛
- (د) ضمان أن يكون جدول أعمال المجلس متنوعاً وأن يتناول مواضيع الساعة؛
- (هـ) العمل على ضمان أن تكون جداول أعمال اللجان مركزة وأن تتناول مواضيع الساعة، بطرق منها التركيز على واحد أو اثنين من المواضيع الرئيسية التي تحظى باهتمام متبادل، والقيام، عند الطلب، باستعراض للسياسة العامة بالتناوب بين الأقاليم؛
- (و) العمل، حسب الاقتضاء، على أن تضع اللجان في اعتبارها ما تنجزه اجتماعات الخبراء من عمل في حواراتها الجوهرية على صعيد السياسات العامة؛
- (ز) النظر في إمكانية استحداث لجنة تُعنى بالعولمة والمسائل النُظمية؛
- (ح) استكشاف إمكانية عقد بعض اجتماعات الخبراء على أساس متعدد السنوات، وإمكانية بناء شبكات من الخبراء؛
- (ط) التعجيل في إيجاد حل مستدام لمسألة إمكانية التنبؤ بتمويل الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد؛
- (ي) إضافة إلى الاجتماعات والعمليات الحكومية الدولية القائمة حالياً، استغلال تظاهرات غير رسمية لمعالجة المسائل الراهنة المتصلة بالتجارة والتنمية؛
- (ك) التشجيع على زيادة مشاركة فعاليات غير تابعة للدول تعمل في الميادين الإنمائية، بما في ذلك القطاع الخاص، ومن البلدان النامية، في الاجتماعات الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد وفقاً للنظام الداخلي المقرر وعلى النحو المحدد في توافق آراء ساو باولو؛

(ل) الانتفاع الكامل بالاجتماعات الاستشارية الشهرية التي يعقدها رئيس المجلس كوسيلة لتبادل الآراء بشكل منتظم وغير رسمي؛

تعزيز ما يضطلع به الأونكتاد من تعاون تقني

١٤- يشدد على أن ما ينهض به الأونكتاد من دور في مجال التعاون التقني هو دور قائم على الركيزتين الآخرين ومرتبطة بهما وجوهري بالنسبة لهما، وبتسلسل زمني مناسب، بغرض تفعيلهما؛

١٥- يتفق على ضرورة ضمان الشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة في كل ما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة في مجال التعاون التقني، ويشدد على أهمية المساعدة التقنية الإنمائية التوجه والمدفوعة بالطلب، استناداً إلى أولويات الجهات المستفيدة وملكيتهما؛

١٦- يحث الجهات المانحة على العمل على إيجاد تمويل يمكن التنبؤ به، استناداً إلى احتياجات البلدان النامية وهواجسها وأولوياتها، بغية تحقيق قدر أكبر من الاستفادة لأنشطة المساعدة التقنية المقدمة للبلدان والأقاليم النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً؛

١٧- يندفع بالزيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية، مُقَرَّراً في الوقت ذاته بوجوب أن تكون المساعدة التقنية قائمة على توافق آراء ساو باولو، ويتفق أيضاً على النظر في إمكانية إيجاد مصادر وآليات تمويل بديلة من أجل إجراء دراسات عن المسائل التي تحظى باهتمام خاص لدى البلدان النامية؛

١٨- يُقَرَّر بضرورة تحديد المجالات التي يمكن فيها إجراء تحسينات في استراتيجية التعاون التقني على النحو المشروح في الفقرة ٥٣ من الوثيقة TD/B(S-XXIII)/3؛

١٩- يوصي الأونكتاد بتعزيز ركن عمله المتعلق بالمساعدة التقنية عن طريق ما يلي:

(أ) ضمان زيادة التعاون فيما بين الشعب كما يتجلى فيه المنظور النظمي للمسائل المترابطة الأساسية للبرنامج الاقتصادي الدولي في وضع وتنفيذ أنشطة التعاون التقني؛

(ب) العمل على الأخذ ببرامج تعاون تقني تعالج مواضيع محددة وتكون متكاملة ومتعددة المانحين، بغية التقليل من عدد العمليات الصغيرة والمخصصة؛

(ج) تحسين إدارة جميع أنشطة التعاون التقني وتحسين تقييمها والإبلاغ عنها، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة ولوائحها ولما هو مناسب من أفضل الممارسات؛

(د) الأخذ برصد أفضل لأنشطة التعاون التقني وعمليات جمع التبرعات؛

(هـ) ضمان قيام الأونكتاد بدور فعال على الصعيد القطري عن طريق تقديم مساهمات تحليلية إلى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وعن طريق تحسين التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة؛

(و) تشجيع التآزر وتعزيز الروابط بين ركن التعاون التقني والركنين الآخرين؛

(ز) ضمان جعل الأونكتاد قادراً على أداء دور هام في مبادرة تقديم المعونة مقابل التجارة، وفقاً لمهام الأونكتاد وخبرته الفنية ونهجه الإنمائي؛

(ح) الأخذ بنظام لتبادل المعلومات بغية زيادة تدفق المعلومات عن أنشطة التعاون التقني، وبغية تحسين المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء عن أنشطة التعاون التقني؛

(ط) زيادة تنفيذ أنشطة التعاون التقني إقليمياً إلى أقصى حد، والاستفادة بالتالي من تجميع الموارد وزيادة المنفعة؛

(ي) ضمان أن تُستغل إلى أقصى حد ممكن في جميع أنشطة المساعدة التقنية الخبرة الفنية المحلية والإقليمية والموارد المادية في سبيل زيادة القدرة المؤسسية للبلدان المتلقية وزيادة استدامة المنافع المنجية؛

(ك) العمل، في حدود الموارد القائمة، على إقامة دورات تدريبية قصيرة عن المسائل الأساسية المدرجة في برنامج العمل الإنمائي الدولي لفائدة الوفود التي تتخذ جنيف مقراً لها، في سياق الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك.

الفصل الثاني

تعزيز الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد

(البند ٣ من جدول الأعمال)

البيانات الافتتاحية

- ١- قال الأمين العام إن البعد الإنمائي للتجارة والنمو الاقتصادي ما زالاهما السمة المميزة لأعمال الأونكتاد، وهو مؤسسة تركز على المعرفة. وينبغي أن يتمثل منطلق جميع أعمال الأونكتاد في البحث والتحليل اللذين يشكلان الأساس لبناء توافق في الآراء وللتعاون التقني، على الرغم من وجود عملية تلاقح مستمرة فيما بينها. ومن شأن التغذية المرتدة من الأعمال التقنية المضطلع بها على الصعيد القطري ضمان أن تبقى البحوث التي يضطلع بها الأونكتاد مواكبة للاهتمامات المتطورة لدى الدول الأعضاء. وبينما يوجد مجال للتحسين في دور الأونكتاد في مجال بناء توافقات الآراء، وخاصة من حيث بنيته وآلية تقديم التقارير المتعلقة به، فإن فعالية الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد تعتمد هي الأخرى على جهود جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك التوجيهات المقدمة من البلدان الأعضاء.
- ٢- وأضاف أن أحد المجالات التي بحثتها `فرقة العمل الداخلية المعنية بالإصلاح` بحثاً دقيقاً هي التعاون التقني، حيث يبدو أنه توجد بعض أوجه القصور. وقال الأمين العام إن إنجاز التعاون التقني ينبغي ألا يكون نهاية المطاف، إذ ينبغي أن تكون الدروس المستفادة من الإنجاز `مدخلاً من` مدخلات البحوث والعملية الحكومية الدولية. وقد جرب الأونكتاد بعض الأفكار التي طرحتها فرقة العمل من أجل إيجاد تنسيق مركزي أقوى لما يقوم به من تعاون تقني وتحقيق قدر أكبر من التضافر والتفاعل بين هذا التعاون والأركان الأخرى، وكذلك مع الجهود الدولية الأخرى.
- ٣- وتناول الأمين العام أعمال فريق الشخصيات البارزة، الذي عقد اجتماعه الثالث والأخير في هلسنكي. وقد أوصى ذلك الفريق بقيام الأونكتاد، فيما يتعلق بالركن الخاص بالبحث والتحليل، بالاستفادة على نحو أكثر منهجية من ثروة المعارف القائمة عن طريق إقامة شبكة عالمية من مراكز البحوث المتخصصة في أنشطة الدعوة وأفضل الممارسات بشأن السياسة الإنمائية. واقترح الفريق أيضاً قيام فريق استشاري غير رسمي من الاقتصاديين البارزين في مجال التنمية بإجراء استعراض نظراء لمنتجات البحوث الرئيسية التي يقوم بها الأونكتاد بغية تحسين نوعيتها وتربطها. كما ينبغي قيام الأونكتاد بتعزيز منتجاته البحثية "الرائدة" وبالحل من عدد المنشورات الأقل أهمية. وأوصى ذلك الفريق أيضاً بأن تقدم الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد حلولاً مناسبة وواقعية للمشاكل الإنمائية عن طريق الاضطلاع، في جملة أمور، بعمليات تقييم لأفضل الممارسات وحصر القوائم المرجعية والمبادئ التوجيهية الإرشادية ومجموعات المعايير أو المبادئ والأطر النموذجية. ولمساعدة اجتماعات الخبراء الحكوميين الدوليين التابعين للأونكتاد على تحقيق نتائج واقعية، يمكن تغيير شكل الاجتماعات إلى الشكل الخاص باجتماعات الخبراء الدائمة، التي تركز على القضايا الرئيسية في مجال التنمية. وهذا لا يؤدي فقط إلى تحقيق استمرارية حاسمة الأهمية بشأن المواضيع المتناولة وإنما أيضاً إلى توفر لفيف من الخبراء المرتبطين بالأونكتاد. ويمكن أن تكون لجان الأونكتاد أكثر فعالية إذا تناولت قضايا أكثر تركيزاً، وبالتحديد عن طريق دمج اللجان أنفسها في لجتين اثنتين تتناولان الاستثمار والتجارة على التوالي، مع احتمال إنشاء لجنة ثالثة تتناول التكنولوجيا. ويمكن إثراء مداولات

مجلس التجارة والتنمية بتفاعلات مع مراكز البحوث المعنية بالتنمية وبحوارات مع أصحاب المصلحة المتعددين. ويمكن أن تتمثل إحدى الأفكار ذات الصلة هنا في إنشاء منتدى عالمي للتجارة والاستثمار والتنمية يمكن أن يجتمع مرة كل سنتين. أما الترتيب المتعلق بعقد المؤتمرات كل أربع سنوات فيمكن أن يكون بحاجة إلى إعادة النظر فيه بقصد الحصول على تمثيل من مناصب وزارية غير التجارة. وثمة فكرة أخرى تتمثل في عقد المؤتمرات كل سنتين، مع تركيز كل مؤتمر على مجال مختلف من مجالات أعمال الأونكتاد وجعل توقيت هذه المؤتمرات يتمشى مع دورة ميزانية الأمم المتحدة. وقال إن الفريق قد شدد على أن تمويل اشتراك البلدان النامية ما زال يشكل تحدياً وإنه يمكن تناول هذا الموضوع بإقامة صندوق استئماني خاص قائم على التبرعات. وأوصى الفريق بقيام الأونكتاد بالبناء على تميزه التقني في مجال قضايا السياسات الاقتصادية، ودمج مشاريعه المتعددة في أربعة أو خمسة برامج رئيسية تركز على مواضيع شاملة، بقصد زيادة التأثير إلى أبعد حد وزيادة الكفاءة والترابط. واقترح الفريق إنشاء هيئة استشارية للمساعدة التقنية تتألف من رؤساء الوكالات المعنية بالمساعدة الإنمائية ومن الوكالات المتلقية في البلدان النامية بغية تقديم المشورة إلى الأمين العام للأونكتاد بشأن وضع استراتيجية مؤسسية للتعاون التقني ولاستعراض تأثير هذا العمل.

٤- وقال الأمين العام للأونكتاد إنه بينما يصعب التكهن بآثار الإصلاح الحالي في الأمم المتحدة على الأونكتاد، فإن أحد الأشياء التي لن تخضع للتغيير سيكون هو محورية عملية التجارة والتنمية في أعمال الأمم المتحدة. وشدد على أن للأونكتاد ولاية واضحة وسجلاً حافلاً بالإنجازات، وأن أعماله لا بد أن تسهم في خاتمة المطاف في تحقيق الأهداف العامة للأمم المتحدة، ولا سيما في مجالات الحد من الفقر والتنمية المستدامة والأمل المتمثل في إقامة عالم آمن ينعم بالسلام.

٥- وقال ممثل باكستان، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن استعراض منتصف المدة يتيح فرصة مناسبة من حيث التوقيت ومفيدة لبعث الحيوية في الأونكتاد باعتباره جهة فاعلة قوية في مجال الإدارة الاقتصادية الدولية. وأشار إلى أنه بينما ظل يُنظر إلى الأونكتاد على أنه منظمة تعمل من أجل التنمية وترتكز على المعرفة ترمي إلى تيسير الدمج الناجح للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وظلت تمثل ضمير التنمية العالمي على مدى أربعين عاماً، فإن هذا الدور قد عانى نتيجة لعوامل داخلية أثناء العقد الأخير. وينبغي أن يؤدي استعراض منتصف المدة إلى تعزيز كل من الأركان الوظيفية الثلاثة للأونكتاد بغية السماح لهذه المنظمة بأن تعمل بكامل طاقتها وأن تؤدي دورها في تدعيم الترابط النظامي المؤاتي للتنمية، وخاصة بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. وهذا يتطلب أن يجري بصورة كاملة استعادة المضمون الإنمائي في كل ركن من هذه الأركان وتعزيزه من منظور إنمائي وعلى قدم المساواة مع غيره. وهو يتطلب أيضاً إبقاء وتعزيز الربط بين الأركان الثلاثة عن طريق اتباع نهج متتابع، لكي يمكن للعمل البحثي والتحليلي القائم على الأدلة أن يدخل ضمن العناصر المكونة لعملية بناء توافقات الآراء، التي ينبغي بدورها أن تسترشد بها المساعدة التقنية بطريقة مدفوعة بالطلب. وقال المتكلم إن مجموعته ستقدم مشروع نص بشأن نتائج الاجتماع، يحدد بصورة إجمالية وجهة نظر المجموعة بشأن الأركان الثلاثة. وفيما يتعلق بإعداد تقرير فريق الشخصيات البارزة، قال إنه يتطلع إلى وضعه في صورته النهائية. وبالإشارة إلى المشاورات التي أجريت من قبل مع الفريق الرفيع المستوى المعني بالترابط على نطاق منظومة الأمم المتحدة، قال إن هذه العملية ينبغي بصورة خاصة ألا تؤدي إلى تقليص ولاية الأونكتاد.

٦- وفيما يتعلق بالأركان الوظيفية الثلاثة للأونكتاد، قال إنه يفهم أهمية البحث والتحليل بوصفهما عصب حياة الأونكتاد، إلى جانب الوجهة الإنمائية لهذه الأركان واستقلاليتها، على النحو الذي تبرهن عليه إنجازاته في الماضي في مجالات مثل العمل المتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أو الأزمة المالية الآسيوية، باعتبار ذلك أمراً لا مندوحة منه لإنعاش هذه المؤسسة. وينبغي عدم تسييس البحث والتحليل، بل ينبغي إجراؤهما في جو من النزاهة والاستقلالية الفكريتين من أجل تقديم حلول موجهة نحو التنمية تعالج التحديات القائمة والناشئة التي تواجهها البلدان النامية. وشدد على أنه ينبغي عدم خفض النصيب المخصص للتنمية بأي حال من الأحوال حتى لو كان ذلك عكس الحكمة التقليدية. وفيما يتعلق ببناء توافقات الآراء، أشار إلى أن الأونكتاد قد واجه صعوبة خاصة في الماضي القريب بسبب التآكل المطرد لهذه الركيزة، ولكن توافق آراء ساو باولو قد بث طاقة إيجابية ممهّداً الطريق أمام حزمة تموز/يوليه في منظمة التجارة العالمية وبرهن على قدرة الأونكتاد على إعداد وتوجيه ندوات صادرة بتوافق الآراء من أجل تعزيز الركيزة الخاصة ببناء توافقات الآراء. وينبغي زيادة تعزيز هذه الركيزة عن طريق تحقيق نتائج كبيرة في الآلية الحكومية الدولية تتجاوز مجرد إعداد موجزات من جانب الرئيس أو توصيات متفق عليها. فيجب أن تكون عملية بناء توافقات الآراء عملية مستمرة في أعمال كل مستوى، بالنظر إلى أنه ينبغي الاستمرار في استخدام الكفاءة المبرهن عليها لدى الأونكتاد بغية إعداد قواعد قانونية لتدعيم عملية وضع القواعد في منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى؛ كما أن هذا الدور المتعلق بوضع المعايير، بوصفه عملاً حفازاً للعمل المتعدد الأطراف من منظور التنمية الشاملة، يمكن أن يدفع إلى الأمام عملية بناء توافقات الآراء في محافل أخرى. ويجب البحث عن طرق لتنشيط العملية التفاوضية في الأونكتاد فيما يتعلق بتوصيات السياسات المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخاصة إلى اللجنة الثانية. وينبغي أيضاً إيجاد حل مستدام فيما يتعلق بتمويل مشاركة خبراء من البلدان النامية. وفيما يتصل بالركن الثالث، أكد على أن التعاون التقني يشكل ركيزة هامة وينبغي أن يعمل بشكل متواز مع الركنين الآخرين وأن يركز عليهما، بغية ضمان أن تكون أنشطة التعاون التقني مدفوعة بالطلب وموافقة للاحتياجات والأولويات المحددة لدى المستفيدين. وأشار في هذا الصدد إلى أن قابلية التمويل للتنبؤ به إلى جانب الشفافية والكفاءة والاستقلال هي أمور لا بد منها في إعطاء هذا الركن وجهة مدفوعة بالطلب.

٧- وأبدى ممثل سري لا نكا، متحدثاً باسم المجموعة الآسيوية والصين، أربعة تعليقات عامة حول كيفية تناول المناقشة الحالية. أولاً، ينبغي أن تكون المناقشة مطابقة لولاية ساو باولو. ثانياً، ينبغي اعتبار الأركان الثلاث مترابطة وينبغي تعزيزها. ثالثاً، لكل ركن من الأركان أثره في دور الأونكتاد وفي رسم السياسة العامة في البلدان النامية. رابعاً، ينبغي أن تقوم الآلية الحكومية الدولية بمراجعة العلاقة بين الأركان الثلاثة وتقييمها بصفة منتظمة.

٨- ثم أبدى الممثل تعليقات محددة فكرر دعم مجموعته لما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة في مجال البحث والتحليل، مؤكداً أن هذه الأنشطة لا ينبغي أن تكون الأساس لأنشطة بناء توافق الآراء والمساعدة التقنية فحسب بل ينبغي أيضاً أن تكون إنمائية المنحى وأن تتصدى لمواضيع الساعة. وأثنى على ما يضطلع به الأونكتاد من عمل في مجال التحليل وتقييم الآثار بشأن الموضوع العام المتمثل في "ضمان تحقيق المكاسب الإنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية والسلع الأساسية". وفي مجال الاستثمار، قال إن تقرير الاستثمار العالمي هو مثال ملموس على فوائد هذا العمل للبلدان النامية. وخص بالذكر العلاقات المتبادلة بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد في ميدان سياسة المنافسة، وهو ميدان يجري فيه تطبيق العملية مبتكرة المتمثلة في استعراض لعمل النظراء الطوعي.

٩- وفيما يتعلق ببناء توافق الآراء والآلية الحكومية الدولية، أشار الممثل إلى تقرير الأمانة قائلاً إن مجموعته تؤيد مقترحات مجموعة الـ ٧٧ والصين كل التأييد. وقال أيضاً إن مجموعته ترى أن آلية الأونكتاد الحكومية الدولية لا تقتصر على توفير مبادئ توجيهية مفيدة لتحديد المسائل التي تحتاج إلى البحث والتحليل على صعيد السياسة العامة، بل توفر أيضاً فرصة فريدة لجميع البلدان الأعضاء لمناقشة المسائل التي هي موضع اهتمام مشترك وتبسيط الضوء عليها بحرية وخارج الإطار التفاوضي.

١٠- وفي مجال المساعدة التقنية، اقترح الممثل إجراء مناقشة عملية المنحى حول كيفية زيادة تعزيز الروابط بين هذا الركن والركن الآخرين باعتبار ذلك مجال عمل ممكناً للأونكتاد. وينبغي أن تكون أنشطة المساعدة التقنية مدفوعة بالطلب، وينبغي أن يكون تعزيز المشاورات بين الجهات المانحة والمستفيدة سبيلاً لتلبية احتياجات البلدان النامية وتحكم هذه البلدان بها. وأكد أن ما يقدمه الأونكتاد من مساعدة في مجال النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية والسلع الأساسية يتسم بأهمية خاصة للبلدان الآسيوية. وقال إن مجموعته ترى أن التعاون التقني ينبغي أن يظل منصباً على تطوير القدرات، ولكنها تشجع أيضاً على وضع مشاريع إقليمية ودون إقليمية وتنفيذها.

١١- وقال ممثل هندوراس، الذي تكلم باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إن استعراض منتصف المدة يتيح الفرصة لتعزيز دور الأونكتاد فيما بين المؤسسات الاقتصادية العالمية، وللتصدي للمشاكل والاختلالات التي تواجهها البلدان النامية وللاستجابة لاحتياجاتها. فهذه المنظمة، بما تقوم به من بحث وتحليل وأنشطة في مجال التعاون التقني، تتيح للبلدان النامية أدوات عملية وبديلة وحلولاً مفاهيمية وفرصاً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وسلّم بالميزة النسبية للأونكتاد بالمقارنة مع الهيئات والمخالف الدولية، فقال إن الأمانة ينبغي أن تساعد محافلها العالمية عن طريق تقديم تحليلات منهجية ومستقلة ومتكاملة لقضايا الاقتصاد الكلي في مجالات التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والبيئة والتعاون الدولي، وكذلك عن طريق إعداد مقترحات ذات صلة بشأن هذه القضايا والقضايا الناشئة الجديدة.

١٢- وأضاف أن الأركان الثلاثة لولاية الأونكتاد تتسم بأهمية متساوية. وليس بمقدور الأمانة أن تساعد في تحقيق نتائج ملموسة في مجالي التعاون التقني وبناء توافقات للآراء، مثل تلك المتصلة بالاتفاقات السلعية الدولية ونظام الأفضليات المعمم والمفهوم الابتكاري المتعلقة بحيز السياسات، إلا على أساس عمل الأمانة في مجال التحليل والبحث. فيجب أن تستمر أعمال الأونكتاد بشأن التحليل والبحث ويجب مواصلة الاضطلاع بها بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بالتجارة والتنمية. وأشار إلى الركن الخاص ببناء التوافق في الآراء، فاقترح أن يعد مجلس التجارة والتنمية كل عام جدول أعمال يشمل البنود الإنمائية الرئيسية التي تهم البلدان النامية. وينبغي اعتبار تقرير التجارة والتنمية الصادر عن الأونكتاد إسهاماً هاماً في هذا النقاش، على أن تؤخذ في الحسبان المستويات المختلفة للتنمية في المنطقة. وينبغي أن يواصل التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد أداء دور جوهري في دعم إعداد البلدان النامية من أجل المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي دعم اشتراكها فيها وتعزيز قدراتها. وستعتمد كفاءة وأهمية الأمانة على دمج الأركان الثلاثة وعلى مدى توافر الموارد المالية والتبرعات بعيداً عن أي قيود أو شروط ومدى قابليتها للتنبؤ بها. وترتبط القيمة المضافة للأمانة ومصادقتها بالعمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد وبنائج المناقشات التي تدور فيما بين الدول الأعضاء بشأن قضايا التنمية والسياسات. وفي حالة أمريكا اللاتينية والكاريبي، فإن الأنشطة المضطلع بها عن طريق الأركان الثلاثة ينبغي تطويرها تبعاً لاحتياجات وخصائص كل

بلد. وينبغي أيضاً أن يوضع البعد الإنمائي في الاعتبار في التعاون التقني، تمشياً مع استراتيجية التعاون التقني الجديدة للأونكتاد التي اعتمدت في عام ٢٠٠٤. وختاماً، كرر هذا الممثل أن مجموعته ترى أن الأركان الثلاثة لولاية الأونكتاد ينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها وتكييفها تبعاً لاحتياجات الدول الأعضاء فيه.

١٣ - ولاحظ ممثل الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، أن المبادئ الأساسية التي أفضت إلى إنشاء الأونكتاد لا تزال صالحة اليوم، على الرغم من التغيرات الاقتصادية التي طرأت خلال السنوات الأربعين الماضية. وأكد ضرورة التنسيق بين أركان الأونكتاد الثلاثة والحفاظ على أوجه التآزر بينها وتعزيزها إذا أريد تقديم مساهمة ذات شأن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي أيضاً تعزيز الاتساق بين الأركان الثلاثة رغم وجود ميل للتركيز المفرط على الموارد والتعاون التقني.

١٤ - وأكد المتكلم من جديد ما يؤديه الأونكتاد من دور حيوي في مساعدة البلدان النامية على وضع مؤشرات إنمائية في سياق المفاوضات الثنائية من خلال ما يقوم به من تحليل السياسات وتعزيز توافق الآراء. وينبغي للأونكتاد أن يولي مزيداً من العناية للمسائل ذات الأهمية الحاسمة للبلدان النامية، مثل مسألتي الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا اللتين تم إهمالهما. ورأى أيضاً أن العمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد سيحظى بمزيد من الاهتمام إذا ما نفذ من خلال أنشطة تدريبية أو أنشطة دعم أخرى. وأكد أنه ينبغي توسيع نطاق التعاون بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأمانة من خلال برامج المساعدة التقنية الإقليمية.

١٥ - وقال إنه لا تزال توجد مجالات ذات أولوية بالنسبة للمنطقة الأفريقية ينبغي فيها استخدام العمل البحثي الذي يضطلع به الأونكتاد بمزيد من الفعالية كمنطلق لتقديم المساعدة التقنية وإجراء المناقشات على المستوى الحكومي الدولي. وللوفاء باحتياجات البلدان النامية لا بد من تزويد المساعدة التقنية بموارد كافية وتنفيذها تنفيذاً غير مشروط. وفي ضوء مساهمات الأونكتاد العديدة، دعا إلى تعزيز ولايته كشرط مسبق للحفاظ على البعد الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - وقالت ممثلة الجمهورية التشيكية، متحدثة باسم المجموعة دال، إنه بينما تقدر مجموعتها أعمال الأونكتاد في ميدان البحث والتحليل، وخاصة نوعية بعض منشوراته الرئيسية، فمن الضروري ضمان تحقيق تنسيق كاف مع المنظمات والمؤسسات الأخرى لتجنب الإزدواجية. وينبغي أن يستفاد من نتائج العمل المضطلع به في هذا الميدان كأساس للأنشطة الأخرى للأونكتاد وينبغي تعميمها بشكل مناسب لدى واضعي السياسات في البلدان المستفيدة عن طريق استراتيجية اتصالات فعالة. وبخصوص عملية بناء التوافق في الآراء، أعربت عن استعداد مجموعتها للإسهام في تناول كثير من الأفكار الواردة في تقرير الأمانة التي يبدو أنها وثيقة الصلة بالموضوع ومثيرة للاهتمام، واستعدادها لمناقشة الطرق الممكنة لتحسين أعمال مجلس التجارة والتنمية واللجان واجتماعات الخبراء. ويجب أن يتشكل التعاون التقني تبعاً لطلبات واحتياجات البلدان المستفيدة كما يجب تحسين شفافيته وفعاليته. وأخيراً، أعربت عن تأييدها لتحقيق تنسيق أفضل وترابط أكبر فيما بين الأركان الثلاثة ودعت إلى تعزيز الروابط فيما بينها.

١٧ - ولاحظت ممثلة النمسا، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين اللذين هما في طور الانضمام، أي بلغاريا ورومانيا، أن استعراض منتصف المدة عملية مستمرة ترمي للمساهمة في إدماج الأونكتاد إدماجاً راسخاً في أعمال منظومة الأمم المتحدة، وإلى تعزيز المؤسسة في أركان عملها الثلاثة. وقالت إنه بالرغم من أن هذه الأركان الثلاثة

مترابطة ترابطاً وثيقاً، فإن مجموعتها ترى أنه يمكن زيادة الاتساق فيما بينها. كما ينبغي للأونكتاد أن يزيد تركيز عمله على الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً ولغيرها من البلدان الفقيرة والضعيفة، ولا سيما في أفريقيا. وفيما يتعلق بالوثائق التي أعدت لهذه المرحلة الثانية من استعراض منتصف المدة، قالت إن الاتحاد الأوروبي يقدر العمل الذي تضطلع به الأمانة ويقصر بالتالي ملاحظاته على الفرع المتعلق بـ "الخطوات التالية".

١٨- وأضافت المتكلمة قائلة إن الأونكتاد يمكن أن يفيد بشكل أفضل من مزاياه النسبية المتعلقة بما يجريه من بحوث وتحليلات رائدة. ورأت أن دوره ينبغي أن يتمثل في حصر المجالات التي يمكن أن تطرح تحديات للبلدان النامية وأن يقترح خيارات في السياسة العامة. وحذرت المتكلمة من احتمال تداخل عمل الأونكتاد مع عمل مؤسسات أخرى، واقترحت أن يعقد الأونكتاد ترتيبات تعاونية عند الاقتضاء. ولاحظت بعين الرضا الجهود التي يبذلها الأونكتاد بغية زيادة التعاون مع أمانة الأمم المتحدة. واقترحت تعزيز العلاقات مع مجتمع بحوث التنمية عامة ووضع "ممارسات جيدة". ورأت أن عمل الأونكتاد في هذا المجال سيشكل الأساس لأنشطته في مجال المساعدة التقنية.

١٩- وفيما يتعلق ببناء توافق الآراء والآلية الحكومية الدولية، قالت المتكلمة إن الاتحاد الأوروبي يرى أنه يمكن مناقشة القرارات المتصلة بالهيكل خلال الدورة العادية المقبلة لمجلس التجارة والتنمية أو المؤتمر. ومع ذلك، أعربت عن ترحيبها بعدد من المقترحات الواردة في الوثيقة التي أعدها الأمانة، مثل وضع جدول أعمال لمجلس التجارة والتنمية يكون أكثر دينامية وتنوعاً وتناولاً لمواضيع الساعة وجدول أعمال اللجان التي تتصدى لموضوع واحد أو موضوعين فضلاً عن استعراض للسياسة العامة. وفيما يتعلق باجتماعات الخبراء، أبدت تأييدها لفكرة جعل هذه الاجتماعات جزءاً من عملية أطول أمداً على نحو يمكن المشاركين من تعزيز الاتصال بينهم.

٢٠- ودعت المتكلمة إلى إعطاء الأركان الثلاثة جميعها الوزن نفسه. وقالت إن مجموعتها ترى أن التعاون التقني ينبغي أن يكون نابعاً من طلبات واحتياجات البلدان النامية. وأكدت تأييدها لتعزيز الإدارة المركزية لأنشطة التعاون التقني وزيادة الشفافية والملاءمة والتأثير في الميدان. وأخيراً، اقترحت أن يركز الأونكتاد على المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية وأن يسترشد في عمله بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة وأن يشارك مشاركة أكبر في وضع أدوات مناسبة لكل بلد.

٢١- وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن بلدها يؤيد الأونكتاد ويقدر أعماله في مجال مساعدة البلدان النامية على الاندماج في الاقتصاد العالمي. فللأونكتاد دور هام في إنتاج أعمال بحثية وتحليلية موضوعية وهادفة ترمي إلى زيادة فهم دور التجارة في الحد من الفقر فضلاً عن تقديم مساعدة عملية إلى البلدان النامية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد العمل في إطار شراكة خلاقة مع المنظمات الدولية الأخرى، مما يثري عمل جميع الأطراف المعنية؛ بيد أنه ينبغي أن يركز جهوده على المجالات التي لديه فيه خبرة فنية ويمكن أن يقدم فيها إسهاماً فريداً، بغية إزالة الإزدواجية التي لا داعي لها. وأكدت المندوبة على أن زيادة الكفاءة والحد من التكرار من شأنهما جعل الأمم المتحدة خادماً أفضل للتنمية. وقالت إن الدورة الحالية تتيح فرصة جيدة لبحث الأركان الثلاثة للأونكتاد بقصد تحديد الطرق التي يمكن بها جعل هذه الأركان أكثر فعالية. وإذ سلّمت بأن الدورة ليست هي الوقت ولا المكان المناسبين لإجراء تغييرات شاملة في عمل الأونكتاد أو ولايته، دعت إلى تعاون الجميع بغية تحديد مجالات الاهتمام المشترك التي يتعين تركيز الانتباه عليها.

٢٢- وقال مندوب الاتحاد الروسي إن بلده ما برح يدعو إلى تنفيذ ولاية الأونكتاد تنفيذاً كاملاً وإلى الحفاظ على أركان عمله الثلاثة. ولاحظ أن في بلده طلباً قوياً على البيانات الإحصائية والمعلومات التحليلية بشأن اتجاهات الاقتصاد العالمي وحالته. ومن بين الدراسات التي يضطلع بها الأونكتاد وتتمس بأهمية عملية للاتحاد الروسي الدراسات التي تتناول مجالات مثل كفاءة التجارة، والإجراءات الجمركية، والتجارة والطاقة، والموارد والسلع الأساسية، والمنافسة والممارسات التجارية الفعالة، والتجارة والاستثمار، وقضايا البيئة، ونقل التكنولوجيا. ورأى أنه من المهم للأونكتاد بوجه خاص أن يحافظ على دوره كمندوب للحوار السياسي ومعالجة القضايا المتصلة بالتجارة الدولية والتنمية. وبغية تعزيز فعالية الحوار الحكومي الدولي، من المهم تحسين عملية تحضير المناقشات وإجرائها والأساليب المستخدمة في التوصل إلى القرارات المتفق عليها. ونظراً للقيود على الموارد الخاصة بالمساعدة التقنية قال إنه من الضروري تعزيز فعالية هذه المساعدة وتحديد أولويات لها.

٢٣- وأكد أن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد للاتحاد الروسي في عملية انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية مساعدة فعالة للغاية وتنطوي على فوائد عملية. ومن المجالات الأخرى التي تتسم فيها مساعدة الأونكتاد بأهمية بالغة المنافسة والاستثمار وممارسات الحاسبة الدولية. وأكد فائدة الدورات التدريبية التي نظمها الأونكتاد بشأن التجارة الدولية والتنمية، وأوضح أنه من المزمع عقد دورات موضوعية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة هذا الخريف. ورأى أن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، وهي مساعدة ينبغي أن تقوم على مبدأ الشمول العالمي، يجب أن تراعي احتياجات جميع الدول الأعضاء ومجموعات البلدان. وختاماً، أوصى المتكلم بأن يتعاون الأونكتاد تعاوناً وثيقاً - على أساس المنفعة المتبادلة - مع سائر المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات المانحة والمنظمات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.

٢٤- وأكد ممثل كولومبيا من جديد أهمية التجارة في تعزيز التنمية مشدداً على مساهمة الأونكتاد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تحسين الأوضاع المعيشية للناس في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن أسفه لما أصاب ولاية الأونكتاد الأصلية من ضعف، وبخاصة إنهاء دوره التفاوضي. ورأى أن الأونكتاد يمكنه أداء دور رئيسي في تعزيز التعاون بين البلدان المتقدمة والنامية وتوفير الإرشادات والمساعدة التقنية في مجال التنمية، إلا أن استمرار تراجع موارد الأونكتاد المالية والبشرية ستكون له عواقب وخيمة، ذلك أن قدرته على التصدي للتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة ستتراجع تراجعاً كبيراً وسيفقد دوره الحيوي في تشجيع النقاش الفكري والتوفيق بين الآراء المتعارضة. وختاماً، قال إنه لا يوجد موضوع يمكن استبعاده من المناقشة، بما في ذلك موضوع حيز السياسات، ولا توجد سياسة يمكن فرضها.

٢٥- وذكر ممثل تايلند أن الأونكتاد، في ضوء إصلاح الأمم المتحدة وأعمال الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم العام، يمكن أن يؤدي دوراً حاسماً الأهمية في تدعيم الترابط في مجال التنمية. وأشار إلى أنه من شأن تعزيز الأركان الثلاثة المترابطة للأونكتاد تحقيق الغايات المتوخاة من الأهداف الإنمائية للألفية والإسهام في متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية. وفي مجال البحث والتحليل، سلط الضوء على بحث مسألة حيز السياسات المتاح أمام البلدان النامية، مما يؤدي إلى توليد رؤية متكاملة للقضايا الاقتصادية العالمية وإنشاء صلات على نطاق العالم مع الأوساط المعنية ببحوث التنمية والإفادة على نحو أفضل من شتى المكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق ببناء التوافق في الآراء، حدد المجالات التي يمكن فيها تحسين هيكل الاجتماعات المختلفة، بدءاً بمجلس

التجارة والتنمية واللجان واجتماعات الخبراء. وأشار إلى التعاون التقني، فشدّد على أن تحسين الاضطلاع بأنشطة مصممة تبعاً للاحتياجات هو والإدارة المتسمة بالكفاءة يشكلان عنصرين رئيسيين، وامتدح الجهود المبذولة من جانب الأمين العام في مجال ترشيد الإدارة ودعم استجابة الأونكتاد لاحتياجات الدول الأعضاء. واقترح، كإحدى الطرق الممكنة للتحسين، القيام بتتبع أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها جميع شُعب الأونكتاد على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢٦- وقال ممثل الصين إن الأونكتاد، بممارسته وظائفه الثلاث بخصوص تحليل السياسات والبحوث والمناقشات الحكومية الدولية والتعاون التقني، لم يَقم فقط بتزويد البلدان النامية بمساعدة هامة فعالة بدرجة مرتفعة تعزز التعاون بين الجنوب والجنوب والحوار بين الجنوب والشمال، بل قام أيضاً بمساعدة البلدان النامية على مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية. وفي مجال البحث وتحليل السياسات، فإن تقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي وتقرير أقل البلدان نمواً وغيرها من مشاريع البحوث قد ظل لها تأثير دولي هام وما برح الكثير من الدول الأعضاء تستخدمها كمراجع هامة في عملية رسم السياسات. وأعرب عن تقديره للدعم المقدم من الأونكتاد إلى بعض أعضائه فيما يتعلق بعملية انضمامهم إلى منظمة التجارة العالمية وفي مفاوضات الدوحة التجارية. كما أن الاجتماعات الحكومية الدولية التي عقدها الأونكتاد على مستويات شتى قد أتاحت أيضاً فرصاً طيبة لتبادل الخبرات الإنمائية، وتعزيز عملية بناء التوافق في الآراء، والإسهام بإيجابية في مؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية الأخرى وفي المفاوضات التجارية لجولة الدوحة. وأشار الممثل إلى المساعدة التقنية، فسلم بأن مقادير كبيرة من المساعدة المصممة خصيصاً والفعالة قد قُدمت بناء على طلب الدول الأعضاء في مجالي التجارة والتنمية اللذين تكمن فيهما الميزة النسبية للأونكتاد.

٢٧- وأكد على أنه ينبغي زيادة تعزيز الدور الفريد والميزة النسبية للأونكتاد، وخاصة في وقت يجري فيه بذل جهود لتدعيم دور الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية. ولذلك ينبغي أولاً وقبل كل شيء أن يساعد استعراض منتصف المدة في جعل مهام الأونكتاد أكثر تناغمًا مع الاحتياجات الحالية للبلدان النامية وكذلك مع واقع التنمية الاقتصادية في العالم. ثانياً، أن يستفيد هذا الاستعراض بقدر أكبر من الميزة النسبية للأونكتاد. ثالثاً، ينبغي أن يكفل تكاملية الأركان الوظيفية الثلاثة للأونكتاد، التي يشكل فيها البحث وتحليل السياسات الأساس الذي يقوم عليه النقاش الحكومي الدولي والمساعدة التقنية. وقال المندوب إنه بينما تعمل الاجتماعات الحكومية الدولية كمنصة لبناء التوافق في الآراء من أجل الركيزتين الآخرين، فإن المساعدة التقنية هي الأداة التي يجري بها تنفيذ نتائج الأركان الأخرى.

٢٨- وأعرب ممثل البرازيل عن تأييد وفده لقرار الأمين العام للأونكتاد إنشاء فريق من الشخصيات البارزة، وهو فريق طُلب إلى رئيس بلده السابق كاردوسو أن يرأسه. وسأل عن موعد تقديم الفريق الذي عقد مؤخراً اجتماعه الأخير، تقريره النهائي إلى الأمين العام للأونكتاد، وعن كيفية إطلاع الدول الأعضاء عليه.

٢٩- وقال ممثل إندونيسيا إن الأونكتاد قدم للبلدان النامية مساعدة لا يستهان بها في فهم قضايا العالم المتغيرة وآثارها في التنمية، وإن أركان عمله الثلاثة ساعدت البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء في معالجة مختلف القضايا العالمية المتصلة بالتجارة والتنمية. وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، أكد الأهمية الحاسمة لدور الأونكتاد في مجال البحث والتحليل. وأوضح أن الربط بين الأركان الثلاثة يتسم بأهمية بالغة للبلدان النامية. وقال

إن عمل الأونكتاد في مجال البحث وبناء القدرات الفكرية قد أسهم في تحسين فهم كيفية تناول قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بمراعاة القضايا الدولية الجديدة الناشئة في سياق النظم القانونية الوطنية. وأعرب المتكلم أيضاً عن ارتياحه لعمل الأونكتاد في مجال سياسة المنافسة. وأثنى على ما يقدمه الأونكتاد من مساعدة تقنية ودعا إلى الارتقاء بمستواها ليستفيد منها عدد أكبر من البلدان النامية مثلما استفادت منها إندونيسيا حتى الآن.

٣٠- وأكد ضرورة توفير الدعم المالي للأونكتاد لأن أنشطة البحث والتحليل ركن أساسي من أركان المنظمة. ودعا إلى إيلاء الأولوية لتعزيز هذا الركن، وإن كان لا يمكن النظر إلى الركنين الآخرين - وهما بناء توافق الآراء والمساعدة التقنية - بمعزل عنه. وشدد المتكلم على ضرورة زيادة الاتساق بين الأركان الثلاثة، وعلى أهمية تعاون الأونكتاد لا مع مؤسسات الأمم المتحدة فحسب وإنما مع كافة المنظمات الدولية، من أجل زيادة التأزر في بناء الأساس المتين اللازم لكل من التعاون التقني وبناء القدرات داخل الأونكتاد.

٣١- وأشارت ممثلة جنوب أفريقيا إلى الولاية الفريدة للأونكتاد وشددت على الحاجة إلى إعادة التأكيد الواضحة لأهميته المستمرة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأكدت على أنه ينبغي الحفاظ على الأركان الثلاثة المترابطة وينبغي تعزيزها، على أن يكون البحث والتحليل هو القوة الدافعة الرئيسية لأعمال الأونكتاد وأن يجري الحفاظ على نزاهة هذه المنظمة واستقلالها الفكري. وينبغي إيلاء اهتمام متزايد لتحديد العقبات التي تحد من قدرة اقتصادات البلدان النامية واقتصادات أقل البلدان نمواً على الإفادة بشكل كامل من العولمة. وقالت الممثلة إن الأونكتاد يؤدي دوراً حاسماً في بناء التوافق في الآراء وبناء الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأيدت عقد مجموعة واسعة من اجتماعات الخبراء التي تُعقد مرة واحدة بدلاً من التركيز على أحداث تدوم عدة سنوات، وزيادة التوكيد على المداورات التفاعلية بشأن السياسات بدلاً من التوكيد على مناقشات الخبراء في اللجان، وإعادة الأخذ بنظام الدورات التنفيذية لإجراء مناقشات موضوعية بشأن أقل البلدان نمواً وأفريقيا. وأعربت عن قلقها إزاء عدم قدرة الأونكتاد على تنفيذ أنشطته في مجال التعاون التقني وفقاً للمبادئ المتفق عليها فيما يتعلق ببناء القدرات والشفافية والتمويل القابل للتنويع والاستقلالية. وينبغي أن يستجيب التعاون التقني لاحتياجات البلدان المستفيدة كما ينبغي أن يساهم في تمويل الأنشطة وليس العكس. وكررت الإعراب في هذا الصدد عن الحاجة إلى زيادة الميزانية العادية للأونكتاد.

٣٢- وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية إنه لما كان ركن العمل المتمثل في البحث والتحليل هو القوة الدافعة لأنشطة الأونكتاد وأن فعالية الركنين الآخرين تعتمد على الركن الأول فإن استقلالية ونزاهة هذا الركن يتسمان على وجه الإطلاق بأهمية حيوية لمصداقية الأونكتاد. وفيما يتعلق بالركن الثاني، ألا وهو العملية الحكومية الدولية المتمثلة في بناء التوافق في الآراء، أعرب عن اعتقاده بأن التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٨ ولمقررات عام ٢٠٠٢ يمكن أن يحسن أداء مهام هذا الركن وعن اعتقاده بأن اجتماعات الخبراء هي العنصر الرئيسي للهيكل القائم، الأمر الذي ينبغي أن يضيف قيمة إلى الحوار المتعلق بالسياسات. أما متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، ومسألة الاتساق وشتى جوانب العولمة والترابط، والترتيبات المؤسسية على الصعيد المتعدد الأطراف فتطلب جميعاً مزيداً من المناقشات الموضوعية التي ينبغي ربطها بالترتيبات الضرورية في مجال العملية الحكومية الدولية. وأشار إلى الركن الثالث المتمثل في أنشطة التعاون التقني فقال إن هذه الأنشطة ينبغي أن تكون مدفوعة بالطلب وأن تركز على الأولويات والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المستفيدة، وأنه ينبغي الحفاظ على الطبيعة

المرنة للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد بسبب الهيكل المتسم باللامركزية. وأكد على أن من شأن زيادة مبالغ التمويل والقابلية للتنبؤ بها، وتحسين الشفافية والفعالية، إلى جانب نشر نتائجها بشكل أفضل أن تفيد جميعها في تعزيز وتيسير مدى الاستفادة من أنشطة المساعدة التقنية.

٣٣- وقالت ممثلة الهند إنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل الإسهام في زيادة فهم التفاعل والترابط بين العمليات والمفاوضات الدولية والاستراتيجيات الإنمائية التي ينبغي أن تتبعها البلدان النامية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يساهم في رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي والاتجاهات القائمة في مجال التجارة الدولية من منظور إنمائي، فضلاً عن تحليل القضايا التي تهم البلدان النامية. وأكدت من جديد أهمية تعزيز الأركان الوظيفية الثلاثة للأونكتاد، بما يجعلها أكثر فعالية وبما يدعم التنسيق وتضافر الطاقات بينها. وشددت على أن بناء عمليات تضافر الطاقات وخفض التكاليف وتجنب الإزدواجية هي أمور لها قيمتها ولكن ليس على حساب ولاية الأونكتاد التي تعلق عليها البلدان النامية أهمية خاصة ولا على حساب ضمان توفير موارد مالية أساسية مستقرة يمكن التنبؤ بها من أجل هذه المنظمة.

٣٤- وأشار ممثل مصر إلى ضرورة تحديد مقياس موضوعي لضمان تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز الأركان الوظيفية الثلاثة للأونكتاد. وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترح نموذجاً يتألف من بعدين "كمي" و"كيفي" يمكن تطبيقه على الأركان الثلاثة.

٣٥- وقال ممثل تونغا إنه مع تقديره لمبادرات الأونكتاد وجهوده في مجال البحث والعمل التحليلي بشأن قضايا التنمية، فإن بلده يؤكد على الحاجة إلى أن يشمل هذا العمل بلدان جزر المحيط الهادئ، حيثما كان ذلك مناسباً. وبصورة خاصة، علق أهمية كبيرة على بناء القدرة التوريدية والتصديرية، وتيسير التجارة، وتأثير تحرير التجارة في الخدمات على التنمية الوطنية وكذلك، وهو أهم شيء، على وضع استراتيجيات تنافسية للبلدان الجزرية بشأن التجارة في السلع الزراعية والصناعية. وأشار إلى الحاجة إلى تحديد كيفية إتاحة نتائج البحوث المضطلع بها للبلدان الجزرية الصغيرة وكيف يمكن للحكومات هذه البلدان أن تستفيد منها على نحو فعال وتربطها بوضع سياساتها الوطنية الخاصة بها. وقال إنه إذ يسلّم بأهمية بناء التوافق في الآراء بشأن القضايا الدولية والوطنية الرئيسية، يرى أن هذه العملية تتضمن مسارين اثنين هما: ١- بناء توافق في الآراء على المستوى المحلي بين الحكومات وأصحاب المصلحة في بلدانها بشأن قضايا التنمية من أجل ضمان توفر إحساس على نطاق واسع بتبني السياسة الخارجية للحكومات؛ و٢- بناء توافق في الآراء على المستويين الإقليمي والدولي لضمان أن يكون للبلدان الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ موقف موحد. ومن بين المواضيع الأخرى التي تنطوي على أهمية خاصة: الدعم المالي المحدود، الذي يعرّض للخطر اشتراك هذه البلدان في الاجتماعات الهامة، فضلاً عن الموارد البشرية المحدودة اللازمة لقضايا التجارة والتنمية الأساسية. وختاماً، أكد الممثل على الدور الهام لأنشطة المساعدة التقنية في تمكين البلدان الجزرية الصغيرة من الاشتراك في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومن الإسهام فيه.

٣٦- وقال ممثل الفلبين إنه فيما يتعلق بالعمل الجاري في هذه المرحلة من استعراض منتصف المدة، ينبغي للوفود الاستفادة من التجارب السابقة وتوجيه المناقشات نحو بناء توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء. وأشار إلى الأركان الثلاثة لولاية الأونكتاد وترابطها وتشابكها وضرورة عملها بشكل متضافر من أجل تعزيز الاتساق والتماسك في معالجة القضايا الإنمائية الأساسية لا على المستوى التقني فحسب بل وعلى المستوى السياسي أيضاً. ومن أجل ضمان التماسك، سواء على المستوى النظمي أو فيما يتعلق بالعمل الأوسع نطاقاً في مجال التنمية، ينبغي

أن يكون عمل الأونكتاد قائماً على الأخذ بنهج تكاملي بحيث تُراعى على نحو واف قضايا التنمية بمختلف جوانبها. كما شدّد على أهمية ضمان أن تؤدي التحليلات بشأن السياسات القوية والمستقلة والابتكارية إلى نتائج ذات مغزى وموجهة نحو السياسات العامة في مختلف اجتماعات الأونكتاد، والإسهام بدرجة كبيرة في العمليات الرئيسية المتصلة بالتنمية، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة وفي الهيئات ذات الصلة والوكالات المتخصصة ومنظمة التجارة العالمية.

٣٧- وقال الأمين العام للأونكتاد، رداً على استفسار وفد البرازيل عن موعد نشر تقرير فريق الشخصيات البارزة، إن العمل جارٍ لإنجازه في أقرب وقت ممكن. وأوضح أن اجتماعاً سيعقد مع جميع الوفود من أجل نشر التقرير رسمياً وأن تاريخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ حُدّد موعداً لتلك المناسبة. والفكرة هي عقد اجتماع لمدة نصف يوم يستطيع الفريق خلاله التفاعل مع جميع الوفود. وقال الأمين العام إن التقرير موجه إليه ويتضمن عدداً من التوصيات العملية؛ وبعض هذه التوصيات يتطلب تداول الوفود وموافقتها عليها، وبعضها الآخر سيتمكن هو نفسه من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

الجلسات غير الرسمية

٣٨- واصل المجلس مداولاته في جلسات غير رسمية.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

٣٩- اعتمد المجلس، في الجلسة العامة الختامية للجزء الثاني من استعراض منتصف المدة، المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، محصلة عمله المتفق عليها رهن الاستشارة. (وللاطلاع على هذه المحصلة، انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الثالث

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف - افتتاح الدورة

٤٠ - افتتح الجزء الثاني من الدورة الاستثنائية السيد رانسفورد إ. سميث (جامايكا) رئيس المجلس.

باء - إقرار جدول الأعمال

٤١ - اعتمد جدول الأعمال في الجزء الأول من الدورة، كما يلي:

- ١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢ - حصر المنجزات فيما يتعلق بتنفيذ توافق آراء ساو باولو^(٢)
- ٣ - تعزيز الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد:
 - (أ) بناء توافق الآراء
 - (ب) البحث والتحليل
 - (ج) التعاون التقني
- ٤ - الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسة العامة والطريق إلى الأمام^(٣)
- ٥ - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
 - الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس
- ٦ - مسائل أخرى
- ٧ - اعتماد تقرير المجلس.

(٢) جرى تناوله في الجزء الأول من الدورة (TD/B(S-XXIII)/4).

(٣) سيجري تناوله في الجزء الثالث من الدورة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

جيم - المكتب

٤٢ - كان أعضاء مكتب المجلس قد انتُخبوا في الدورة الثانية والخمسين للمجلس. وهكذا كان تكوين المكتب كما يلي:

الرئيس:	السيد رانسفورد إ. سميث	(جامايكا)
نواب الرئيس:	السيد خوان أنطونيو مارش	(إسبانيا)
	السيد فيغر كريستيان سترومين	(النرويج)
	السيد خوان أنطونيو فيرنانديس بالاسيوس	(كوبا)
	السيدة بريجيتا ماريا سيفكير - ايبيرلي	(ألمانيا)
	السيد يوري أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيدة ميليسا كيهو	(الولايات المتحدة)
	السيد سامح شكري	(مصر)
	السيد كوامي باواه - إيدوسي	(غانا)
	السيد غيان تشاندرا أتشاريا	(نيبال)
	السيد موسى بريزات	(الأردن)
المقرر:	السيد ليفان لوميدزي	(جورجيا)

دال - اعتماد تقرير المجلس

٤٣ - اعتمد المجلس، في جلسته الختامية، مشروع التقرير عن أعمال الجزء الثاني من دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين (TD/B(S-XXIII)/L.3 و Add.1).

المرفق

الحضور

١ - حضر الدورة ممثلون للدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الجزائر	الاتحاد الروسي
الجمهورية التشيكية	إثيوبيا
جمهورية تترانيا المتحدة	الأرجنتين
الجمهورية الدومينيكية	الأردن
الجمهورية العربية السورية	إسبانيا
جمهورية كوريا	إستونيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	إسرائيل
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	أفغانستان
جنوب أفريقيا	إكوادور
زمبابوي	ألمانيا
سري لانكا	إندونيسيا
السلفادور	أنغولا
سلوفاكيا	إيران (جمهورية - الإسلامية)
سلوفينيا	إيطاليا
سويسرا	باراغواي
السودان	باكستان
صربيا	البرازيل
الصين	البرتغال
عُمان	بلجيكا
غواتيمالا	بلغاريا
غينيا	بنغلاديش
فرنسا	بنن
الفلبين	بوتان
فنزويلا	بوتسوانا
فنلندا	بولندا
فييت نام	بيرو
كندا	بيلاروس
كوبا	تايلند
كوت ديفوار	تركيا
كولومبيا	تشاد
الكويت	جامايكا

النرويج	لبنان
النمسا	لكسمبرغ
نيبال	مالطة
نيجيريا	مالي
نيكاراغوا	ماليزيا
الهند	مدغشقر
هايتي	مصر
هندوراس	المغرب
هولندا	المكسيك
الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة العربية السعودية
اليابان	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
اليمن	موريتانيا
اليونان	موريشيوس
	ميانمار

٢- وحضر الدورة بصفة مراقب ممثل لكل من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد من غير الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

رواندا	البوسنة والهرسك
الكرسي الرسولي	تونغا

٣- وحضر الدورة ممثل للمراقب التالي:

فلسطين

٤- وحضر الدورة ممثلون للمنظمات الحكومية الدولية التالية:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الجماعة الأوروبية

جامعة الدول العربية

مركز الجنوب

٥- وكانت الوكالة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية

٦- وكانت الوكالة المتخصصة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٧- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

المجلس الدولي للمرأة

شبكة العالم الثالث

الفئة الخاصة

المعهد الدولي للمحيطات

- - - - -